



كلمة السيد وزير العدل بمناسبة الاحتفاء باليوم الوطني للمهاجر

الناظور يوم الإثنين 10 غشت 2020

كلمة السيد وزير العدل بمناسبة الاحتفاء باليوم الوطني للمهاجر

- السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم الناظور،
- السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالناظور،
- السيد الوكيل العام للملك،
- السيد نائب رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب،
- السيد نقيب هيئة المحامين بالناظور،
- السيد رئيس شبكة المحامين المغاربة ومن أصول مغربية العاملين بالخارج،
- السيد رئيس المجلس الجهوي للموثقين والعدول والمفوضين القضائيين،
- السادة ممثلو المهن القضائية،
- السادة ممثلو الأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي والسلطات العمومية،
- السيد ممثل المكتب التنفيذي للمنظمة المغربية لحقوق الانسان،
- السيدات والسادة ممثلو وسائل الاعلام،

أيها الحضور الكريم:

صباح الخير وتحية طيبة

يسعدني أن أشارككم أشغال هذا اللقاء الذي تعقده وزارة العدل بشراكة مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج بمناسبة تخليد اليوم الوطني للمهاجر الذي يصادف العاشر من غشت من كل سنة والذي تم إقراره من لدن جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده منذ سنة 2003 كمحطة هامة للاحتفاء بالمغاربة المقيمين بالخارج على مستوى مختلف ولايات وعمالات أقاليم المملكة، إبرازا للأهمية التي ما فتئت توليها المملكة لهذه الفئة لارتباطها الكبير وتشبثها القوي بوطنها الأم وهو ما فتى يؤكد جلالته الملك نصره الله في عدة مناسبات من بينها خطاب جلالاته السامي بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد لسنة 2010، الذي ورد فيه ما يلي: "وإذ نوه بالعبقرية الخلاقة لشعبنا الوفي، وبروح الغيرة الوطنية والمسؤولية العالية لكافة فئاته، نعرب عن اعتزازنا بأفراد جاليتنا المغربية المقيمة بالخارج، لتشبثهم القوي بوطنهم وإقبالهم المتزايد على صلة الرحم بأهلهم وبلدهم، رغم تداعيات الأزمة على بلدان إقامتهم وكذا لانخراطهم الفاعل في تقدمه وفي الدفاع عن قضاياهم ومصالحهم العليا." انتهى مقتطف الخطاب الملوي السامي.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا اليوم موعدا سنويا لإبراز الدور المتنامي لمغاربة العالم في مسلسل التنمية بالمغرب، باعتبارهم طرفا أساسيا في الدينامية التي تعرفها المملكة على جميع الأصعدة، ومناسبة للوقوف على انتظاراتهم المستقبلية وجعلهم شريكا فاعلا في مشاريع ومخططات المغرب التنموية.

ولقاؤنا اليوم المنظم بشراكة مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج يأتي في سياق هذا الاحتفاء السنوي باليوم الوطني للمهاجر الذي دأبت العادة بشأنه على تنظيم ورشات ولقاءات تواصلية

وتظاهرات مهمة ترمي إلى التواصل مع أفراد الجالية وتعزيز الأواصر معهم والإنصات لمختلف مشاكلهم وانشغالاتهم واستشراف الآفاق المستقبلية الخاصة بهم، بالإضافة إلى إمكانية لقاء الفاعلين المحليين وتحديد أشكال الشراكة والتعاون معهم.

وهذا الاحتفاء ليس من باب الترف الفكري، بل هو التزام وطني غايته تقييم السياسات العمومية للمملكة تجاه أفراد جاليتنا والمهاجرين عموماً، والبحث عن السبل الكفيلة لضمان حقوقهم وحماية مصالحهم وإشراكهم في التنمية بكافة مجالاتها.

ولا شك أن السياسة العمومية لتدبير قطاع العدل تعد من أهم السياسات العمومية ذات الصلة بمصالح جاليتنا بالخارج وأكثرها ارتباطاً بحياتهم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات لكونها من جهة تلامس كافة مناحي الحياة من أسرة وحق ملكية وحرية وتجارة وتعاقد...، ومن جهة ثانية لكون مرفق العدالة يعد مصباً للنزاعات يلجأ إليه كل مرتفق للبت فيها. وتزداد أهمية هذه السياسة العمومية في ظل الظرفية الصحية العصبية التي تشهدها كافة بلدان العالم بفعل جائحة كورونا (كوفيد19) وتداعياته السلبية على السير الأمثل للحياة اليومية نتيجة التدابير الوقائية المتخذة خاصة على مستوى إغلاق الحدود وتدني وثيرة الخدمات التي تقدمها المرافق وتأثر الاقتصاد والخدمات التجارية وضعف قنوات التواصل.

حضرات السيدات والسادة

خص الدستور المغربي، لا سيما الفصول 16 و17 و18 و163، أفراد الجالية المغربية بمكاسب هامة ومكانة متميزة تستجيب لتطلعاتهم، وكرس عددا من الحقوق الثقافية والاجتماعية والتنمية لهذه الفئة، وذلك من خلال التأكيد على حماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة وعلى تعزيز الوشائج الإنسانية معهم وتنمية وصيانة هويتهم الوطنية ومساهماتهم في التنمية البشرية والمستدامة في وطنهم المغرب وتقديمه.

كما خصهم جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده باهتمام بالغ أكده جلالاته في مناسبات متعددة نستحضر في هذا المقام ما أكده جلالاته في خطابه المولوي السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2012 بقوله: "إنكم تعلمون أننا عندما نقدم على إصلاحات مهيكلية وعميقة. فإننا نضع

دائما مواطنينا المقيمين في الخارج في صلب انشغالاتنا ومخططاتنا المستقبلية وهو ما تحقق بإنجازنا لإصلاح مدونة الأسرة وقانون الجنسية. بكل ما يحمله من رمزية عالية. وإقدامنا على مراجعة الدستور. الذي يتضمن مقتضيات غير مسبوقه. تخص حقوق المغاربة المقيمين في الخارج. الذين أتوجه إليهم بالخطاب بهذه المناسبة. لأقول لهم : إنكم لم تبخلوا بدوركم بأي جهد. من أجل الحفاظ على أواصر اتمائكم. وما فتتم تضعون المغرب في صلب انشغالاتكم اليومية. مدافعين عن قضايا الوطنيه. مساهمين في تنميته. حريصين على تطوير العلاقات بينه وبين بلدان إقامتكم. متشبثين بالتفاعل الثقافي مع القيم الكونية. لناهضة الصور النمطية والأحكام المسبقة ضد الإسلام والمسلمين.

إن هذه العلاقة المتميزة ليست وليدة الصدفة. بل إنها علاقة رسختها سنوات طويلة من الجهود والتضحيات

المتبادلة.

لذا. فإننا سنستمر على نهجنا في الحفاظ على هويتكم. وتوفير الحماية لحقوقكم ومصالحكم. خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية بأوروبا، وعلاوة على ذلك فإننا سنحرص على تفعيل الكامل لمقتضيات الدستور التي تكفل لكم المشاركة على أوسع نطاق ممكن في بناء مغرب المستقبل، والتي سوف تحول لكم بكل تأكيد. الحضور الفاعل في الهيئات المسيرة لمؤسسات جديدة" انتهى مقتطف الخطاب الملوي السامي.

واسترشادا بما ذكر، أعطت الحكومة الموضوع أولوية ضمن برامجها سواء على المستوى المؤسسي أو التشريعي والتنظيمي، وذلك من خلال الجهود الذي تقوم به الوزارة الوصية على قطاع الجالية المغربية في مجالات متعددة ثقافية واجتماعية واقتصادية، أو من خلال ما تقوم به القطاعات الحكومية كل في مجال اختصاصاته، وهو ما تعزز في إطار الثنائية السياسات العمومية في هذا المجال بإحداث لجنة وزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج عهد لها بدراسة وتبعية تنفيذ التدابير المتعلقة بمختلف القطاعات والتي من شأنها النهوض بأوضاع المغاربة المقيمين في الخارج واللاجئين والمهاجرين الأجانب المقيمين في المغرب بصفة غير قانونية، وذلك بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والهيئات المعنية داخل المغرب وخارجه، كما تم الاشتغال على استراتيجية وطنية خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج وفق مرجعيات ومراحل وبرامج مدققة.

إن المشاكل التي يعانيها المغاربة في بلدان المهجر عديدة ومتنوعة، كمشكلات الهوية والاندماج، والعنصرية والبطالة، فضلا عن مشاكل ذات طبيعة اجتماعية أسرية وإدارية، تبدأ أحيانا في بلدان الاستقبال لتمتد وتشعب في بلدانهم الأصلي، ولعل من التحديات الأساسية التي أتت عليها العديد من تقارير المنظمات الدولية المختصة بقضايا الهجرة وحقوق المهاجرين هي قضية الحق في الولوج إلى العدالة، حيث تتضافر عدة

عوامل بالنسبة لمغاربة العالم كاللغة والتمكين القانوني وتعقيد المساطر وبطء المسارات القضائية، مما يعيق في كثير من الأحيان استفادتهم من عدالة ميسرة فعالة ومنفتحة.

حضرات السيدات والسادة

إن وزارة العدل تولي اهتماما بالغاً لقضايا المغاربة المقيمين بالخارج سواء تعلق الأمر بإعداد والمساهمة في إغناء المنظومة القانونية المتعلقة بهذه الفئة، أو تقديم خدمات وفق مقارنة سوسيو قانونية تنفيذاً لخطّة عملها الرامية إلى تعزيز استفادة جميع شرائح المجتمع من الخدمات القانونية وتعريفهم بحقوقهم المنصوص عليها في التشريعات الوطنية، فأقدمت على الارتقاء بالخدمات القانونية والقضائية للمغاربة المقيمين بالخارج، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير نذكر من جملتها:

إبرام العديد من اتفاقيات التعاون القضائي مع العديد من الدول الأجنبية سواء في شقها الجنائي أو المدني بكافة تفرعاته لتقوية نظام المساعدة القانونية وتسهيل تدير المنازعات وتنفيذ الأحكام القضائية وكافة أشكال المساعدة القانونية والقضائية؛

-

- إعداد مجموعة من المطويات والدلائل العملية لتبسيط وتقريب العديد من المساطر والإجراءات

القضائية؛

- إعداد مجموعة من التطبيقات الالكترونية لتسهيل تقديم العديد من الخدمات كالسجل العدلي

والسجل التجاري وتطبيقية تتبع مآلات القضايا المعروضة على المحاكم وغيرها من التطبيقات؛

- مراعاة مركز أفراد الجالية ووضعياتهم في سن النصوص التشريعية والتنظيمية خاصة في مجالات الاستثمار والتجارة؛

- عقد العديد من اللقاءات والندوات التكوينية في المجالات القانونية ذات الصلة بالجالية خاصة ما يرتبط بالمجال الأسري؛

- الاهتمام بالأمن القانوني والحق في الحصول على المعلومة في تواصل الوزارة مع الجالية، وقد تم في هذا الإطار إغناء بوابة الوزارة بكافة البيانات والمعطيات ذات الصلة، كما يتم حاليا تنزيل مشروع مركز النداء داخل الوزارة الذي سيكون من بين اهتماماته التواصل مع المرتفقين وتقديم كافة الخدمات القانونية اللازمة؛

- المساهمة في اللجن الوطنية المحدثه في المجال ايماننا بضرورة التقائية السياسات العمومية وتعاونها؛

- تفعيل الدور المنوط باللجنة المحدثه على مستوى وزارة العدل بتعليمات مولوية سامية للتصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، وذلك من خلال الحرص على تنزيل كافة التوصيات الصادرة عنها سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي؛

- مساهمة قضاة وأطر الوزارة في كافة اللقاءات والحملات التحسيسية والتواصلية المنظمة لفائدة مغاربة العالم سواء داخل المغرب أو خارجه؛

- إلحاق العديد من القضاة بسفارات وقنصليات المملكة بالخارج سواء في إطار قضاة الاتصال أو قضاة التوثيق وفق مهام محددة تسهم في تقديم العديد من الخدمات القانونية والقضائية للجالية؛ وفي هذا الإطار ستعمل وزارة العدل خلال الأسابيع القليلة المقبلة على تعيين قاضي اتصال جديد للمملكة المغربية بباريس، حيث إننا نعزم إجراء عملية اتقاء المترشحين بداية الشهر المقبل، و توقيع قرار التعيين مباشرة بعد ذلك ، وإننا عازمون على الإشراف شخصيا على هذه العملية ، وإيلائها ما تستحقه من عناية من أجل اختيار شخصية قضائية تجمع بين الكفاءة وحسن التواصل والحضور القوي والقدرة على التواصل مع أفراد الجالية المغربية بالخارج والمساعدة على حل مشاكلهم القضائية .

وفي نفس السياق أود إخباركم أننا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون ينظم مؤسسة قاضي الاتصال، حيث نعزم إجراء المشاورات اللازمة بشأنه في الأيام القليلة المقبلة قبل إحالته على مسطرة المصادقة والاعتماد .

✓ حاليا لدينا 4 قضاة للاتصال يعملون بسفارات المملكة بكل من مدريد وباريس وبروكسل وروما .

✓ خلال الشهر الماضي، تعزز عدد قضاة التوثيق العاملين بسفارات وقنصليات المملكة بالخارج، من خلال تعيين قاضي التوثيق بسفارة المملكة المغربية بأبوظبي وذلك لأول مرة.

✓ حاليا لدينا 9 قضاة للتوثيق يعملون بعدد من الدول التي تعرف تواجدا مكثفا لأفراد الجالية المغربية، موزعين على العواصم والمدن التالية: باريس ومدريد وروما وبروكسل ولاهاي وبرلين وأبوظبي و ليون ونيويورك .

✓ وسنعمل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة الخارجية والتعاون على تعزيز تواجد قضاة التوثيق في كل الدول التي تعرف تواجدا كبيرا لأفراد الجالية المغربية.

موازاة مع ذلك ، ونظرا لما توليه وزارة العدل من عناية واهتمام بالغين بأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وحرصا على توفير خدمات ذات جودة عالية، تبدأ أساسا من توفير أطر إدارية تتوفر فيهم مواصفات الكفاءة والنزاهة والمهنية لممارسة خطة العدالة بقنصليات المملكة بالخارج، فإنها راجعت مسطرة الانتقاء الخاصة بتعيين موظفي وزارة العدل عدولا بقنصليات المملكة بالخارج، حيث قامت خلال السنة الماضية باستبعاد طريقة القرعة، واعتماد طريقة جديدة تستحضر معايير مبادئ الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص، وذلك من خلال إجراء اختبار كتابي وآخر شفوي لاختيار أحسن العناصر وأجودها ، وقد أفضت هذه الطريقة الجديدة التي تم اعتمادها خلال السنة الماضية إلى إلحاق 40 موظفا تابعا لوزارة العدل بعدد من قنصليات المملكة بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للقيام بمهام العدول، مع العلم أن مجموع موظفي وزارة العدل الملحقين بقنصليات المملكة بالخارج والذين يمارسون مهام خطة العدالة يبلغ 61 موظفا، ونحن مستعدون للرفع من هذا العدد كلما دعت الضرورة والحاجة إلى ذلك ، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون.

كما أن وزارة العدل أخذت على عاتقها مواكبة مغاربة العالم الراغبين في الاستثمار في المملكة المغربية، وذلك من خلال مواكبة تشريعاتها للتطورات الاقتصادية وتحديث منظومتها القانونية في مجال الأعمال بفضل ما توفره هذه الترسنة من إطار قانوني شفاف وآمن قادر على تحصين كل المعاملات التجارية من المخاطر المرتبطة بميدان المال والأعمال، ومساعدة المقاولات التي تعاني من صعوبات مالية أو اقتصادية أو اجتماعية

من أجل تخطيطها، وتسهيل اندماجها في السوق، وتعزيز مكائنها، وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية للارتقاء
بمناخ الأعمال ببلادنا، وسعت أيضا توفير الأمن القانوني للمستثمرين منهم، عن طريق توحيد آليات ومساطر
تسوية منازعات الاستثمار على الصعيد الوطني والجهوي والدولي، والحرص على جعل قضايا المهاجرين
واهتماماتهم في صلب سياستها الجنائية والسياسة المتبعة من طرفها في قطاع العدالة.

ويهدف تحسين الخدمات القانونية والإدارية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، حرصت وزارة العدل
على مواكبة قضاياهم ببلدان الإقامة كما في بلدتهم الأصلي، عبر الإنصات إليهم وتوجيههم وتوعيتهم بالمساطر
القانونية والإجراءات الإدارية الجاري بها العمل. علما أن الوزارة تشارك بقضاتها وأطرها في مبادرة الشباك
الوحيد المتنقل، المنظم بمبادرة من الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، في إطار تفعيل مقتضيات
الدستور، وتفعيلا للرؤية الملكية السامية في مجال التعاطي مع قضايا الهجرة والمهاجرين المغاربة، بغية تعزيز
العلاقة بين مغاربة العالم ووطنهم الأم، والاهتمام بشؤونهم والنهوض بأوضاعهم وضمان حقوقهم.

حضرات السيدات والسادة

لا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أجدد شكري لكافة الحضور، آملا أن تكفل أشغال هذا اللقاء
بتوصيات هامة من شأنها تعزيز الخدمات القانونية والقضائية المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج، وستبقى
وزارة العدل حريصة كل الحرص على تعزيز وتقوية وتطوير دورها في هذا الإطار خدمة لهذه الفئة العزيزة
على قلوب كل المغاربة لما تسديه من خدمات وتضحيات وما تقوم به من تمثيلية عالية المستوى لبلدنا المغرب
في كافة دول العالم وفي كل المحافل والملتقيات الإقليمية والدولية.